

## محاضرة الرابعة (4)

### نظرية سلوك المستهلك

تتركز دراسة سلوك المستهلك الفردي على كيفية اتخاذ قرارات الأفراد المتعلقة بالاستهلاك. وتحاول نظرية المنفعة تحليل سلوك المستهلك و الكيفية التي يصل بها إلى وضعه التوازني فالمنفعة من مفهوم اقتصادي هي شعور أو تقييم المستهلك المتحقق و الذي يشعر به عند استهلاكه كمية محدودة من السلعة أو الخدمة خلال فترة زمنية معينة . لذا تعتبر فكرة المنفعة صفة شخصية لأنها تعبر عن علاقة مباشرة بين المستهلك و السلعة . و نظرا لأنها صفة ذاتية فإنها تتغير بتغير المستهلكين من جهة . كما أنها تتغير أيضا من وقت لآخر حتى بالنسبة للمستهلك الواحد من جهة أخرى .

و يستند تحليل و فهم سلوك المستهلك على الافتراضات الأساسية التالية :

- ✓ إن المستهلك يسلك سلوكا عقلانيا رشيدا و أنه يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود .
- ✓ ثبات أذواق المستهلكين و أسعار السلع و الخدمات .
- ✓ المستهلك كل دخله على شراء مجموعة السلع .
- ✓ تتحدد الأسعار و الكميات من خلال قوى السوق ( ) .

إن دراسة سلوك المستهلك و اختياره بين السلع و الخدمات يمكن أن تتم بإحدى طريقتين :

- ✓ طريقة المنفعة القابلة للقياس .
- ✓ طريقة منحنيات السواء .

### 1. نظرية المنفعة القياسية :

ومقتضى هذه النظرية أن المستهلك يحصل من استهلاكه للسلع على منفعة ( ) و انه يمكن له قياس كمية التي عليها بوحدات تسمى وحدة منفعة .

#### 1.1 :

تعتبر دالة المنفعة الموجودة بين الكمية المستهلكة من السلعة ودرجة الإشباع أو المنفعة الكلية المتحصل عليها . و هذه الدالة يمكن التعبير عنها إما بواسطة جدول أو

Z.Y.X

مستهلكا ما يشتري ثلاثة

المنفعة المتحصل عليها تتوقف على الكمية المستهلكة من هذه السلع هي عبارة عن دالة للكميات المستهلكة بحيث يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :  
 $U = f(x, y, z)$  و تتصف هذه الدالة بالخصائص التالية :

✓ تعكس مختلف مستويات الإشباع التي يحققها مستهلك ما .  $U_1$

.  $U_2$

✓ تكون هذه الدالة معرفة لفترة زمنية واحدة .

✓

## 2.1. المنفعة الكلية و المنفعة الحدية :

**1.2.1. المنفعة الكلية :** يقصد باصطلاح المنفعة الكلية مجموع ما يحصل على الفرد من منفعة نتيجة استهلاكه لكميات متتالية من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة .  
بطبيعة الحال كلما زادت الكميات التي يستهلكها فرد ما من سلعة أو خدمة معينة في وقت معين . الكلي أو المنفعة الكلية . و هذه الزيادة في المنفعة الكلية لن تستمر إلى ما لا نهاية و لكن عند مستوى معين من الاستهلاك ستصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى . و بعد هذا المستوى لن يستطيع المستهلك الاستمتاع بقدر أكبر لأن المستهلك يكون قد حقق الكامل لهذه الرغبة .

:

المنفعة الحدية $U_M$	المنفعة الكلية $U_t$	X
--	0	0
10	10	1
8	18	2
6	24	3
4	28	4
2	30	5
<b>0</b>	<b>30</b>	<b>6</b>
-2	28	7

نلاحظ أن كل زيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة المنفعة الكلية و لكن هذه الزيادة بمعدلات متناقصة أي أن الزيادات المتتالية في المنفعة الكلية . أي أن المنفعة الإضافية من الوحدات المتتالية أي المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من الوحدة الإضافية تأخذ في التناقص .

## 2.2.1. المنفعة الحدية :

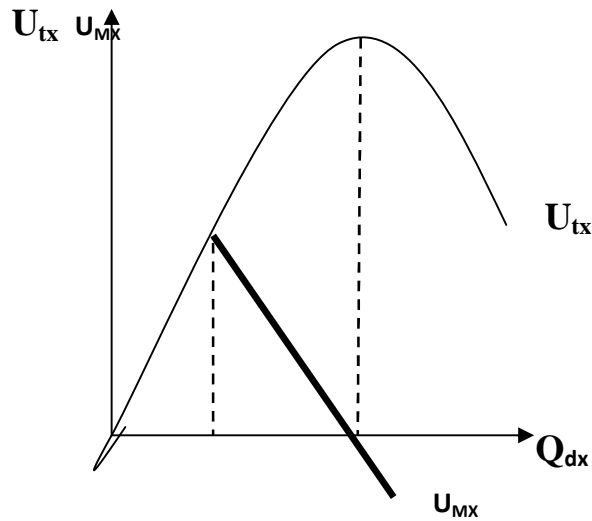
إذا كانت المنفعة الكلية هي الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه كمية معينة من السلعة فإن المنفعة الحدية تعرف بأنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة التغير في استهلاك السلعة بمقدار وحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة . حيث :  
 $U = f(x, y)$  : مستمرة  $\Delta U$  هو التغير الحاصل في مستوى المنفعة الكلية  $X$  التغير الحاصل في استهلاك السلعة  $X$ .

$$U'_x = f'_x(x, y) = \lim_{\Delta x \rightarrow 0} \frac{\Delta u}{\Delta x} = \frac{\delta u}{\delta x} : \text{ فالمنفعة الحدية للسلعة } X$$

الحدية للسلعة  $X$  هي المشتقة الأولى لدالة المنفعة الكلية بالنسبة للسلعة

$X$ .

و بالتمثيل البياني للجدول أعلاه نحصل على كل من منحنى المنفعة الكلية و منحنى المنفعة الحدية .



ويصل الفرد إلى نقطة عندما يزيد استهلاكه من السلعة  $X$  5 6 (حيث تساوي المنفعة الحدية الصفر).

و يمثل منحنى المنفعة الحدية النازل قانون تناقص المنفعة الحدية . يؤدي استهلاك وحدات إضافية من السلعة  $X$  إلى انخفاض المنفعة الكلية و سلبية المنفعة الحدية .

**3.2.1. طبيعة العلاقة بين المنفعة الحدية و المنفعة الكلية :** هناك علاقة وطيدة بين المنفعة الحدية و المنفعة الكلية حيث نجد أنه يمكن اشتقاق المنفعة الحدية من بيانات المنفعة الكلية . و ذلك بحساب الفرق في المنفعة الكلية المناظرة للكميات المتتالية لعة المستهلكة كما ظهر في الجدول السابق .و يمكن تلخيص العلاقة بين كل من المنفعة الحدية و المنفعة الكلية بالنقاط التالية :

❖ عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متزايد فإن المنفعة الحدية المتحصل عليها من استهلاك كل وحدة إضافية من السلع عادة ما تتزايد أيضا

- ❖ عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متناقص فإن المنفعة الحدية المتحصل عليها من استهلاك كل وحدة إضافية من السلعة عادة ما تتناقص .
- ❖ عندما تصل المنفعة الكلية حدها الأقصى تكون المنفعة الحدية تساوي الصفر و عند هذا المستوى تكون حالة التشبع .
- ❖ عند استهلاك وحدات إضافية من السلعة سيؤدي إلى تناقص المنفعة الكلية كما أن المنفعة الحدية تصبح سالبة .

**3.1. قانون تناقص المنفعة الحدية :** يعتبر قانون تناقص المنفعة الحدية ذا أهمية في تفسير سلوك المستهلك . و مضمونه أنه إذا زاد استهلاك شخص بوحدة متتالية من عة الحدية ( ) الذي يحصل عليه هذا الشخص لا بد و أن يبدأ في التناقص بعد حد معين من السلعة .

و ظاهرة تناقص المنفعة الحدية يمكن تفسيرها بأن مقدار الإشباع الإضافي المتحقق من استهلاك وحدات متتالية و متجانسة من سلعة ما . تتناقص بزيادة عدد الوحدات تهلكة منها و إلى حد معين و إذا ما استمر الاستهلاك لهذه الوحدات من تلك السلعة بنفس الفترة الزمنية فقد تتحول المنفعة الحدية الموجبة إلى منفعة حدية سالبة لأنها قد تسبب ضيقا أو ألما .